

الاحتلال يجدد قصفه للقطاع.. وصواريخ المقاومة ترفض التراجع

«الأوروبي» يؤكد معارضته للاستيطان

.. والفلسطينيون يطمعون في دعمه لطلب «الانضمام»

رام الله - «كونا»: أكدت منظمة التحرير الفلسطينية اسس انسحاب بيانات الاتحاد الأوروبي مع الموقف الفلسطيني تجاه عدم شرعية الاستيطان.

جاء ذلك في حديث إجراءه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدكتور صائب عريقات مع إذاعة «صوت فلسطين».

وقال عريقات إن بيانات الاتحاد الأوروبي في عامي 2009 و2010 يتناقضان على أن الاستيطان غير شرعي لذا يجب وقفه وإلغاء قرار ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل.

وإشار إلى أن هناك صيغا أخرى متقدمة تكرر بإقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967.

وفيما يخص موقف الاتحاد الأوروبي من التصويت في الجمعية العامة قال عريقات بالرغم من عدم وجود سياسة أوروبية خارجية واحدة إلا أن المشاورات مستمرة مع هذه الدول.

وأعرب عن خشيته من استغلال إسرائيل للدعاية الانتخابية على حساب الدم الفلسطيني من خلال تصعيد العدوان ومواصلة الاستيطان بشكل أوسع.

ورفض عريقات تفسيرات البعض لحديث الرئيس مقدما نفسه كاتحاديين الوحيد لأمم إسرائيل في مواجهة إلى البيانات ولتصريح الرئيس لما قسرو الأمر بهذه الطريقة.

وكان الرئيس محمود عباس أكد يوم أمس الأول خلال لقائه مع فاضل وممثلي دول أوروبية معتمدة لدى السلطة استعداد الجانب الفلسطيني للتفاوض

على أساس بيانات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالفضية.

بيد أنها ذكر شهود عيان أن إسرائيل قصفت فجر الأسس في غزة ومن دون أن تسبب إصابات موقعا تابعا للجناح العسكري لحماس بينما أعلنت مجموعتان فلسطينيتان أخريان أنهما أطلقتا صواريخ على جنوب إسرائيل.

وقال شهود عيان فلسطينيون أن طائرة من دون



عباس مستقيلا وزير خارجية رومانيا في رام الله أمس

طيار إسرائيلية أطلقت صاروخا سقط على موقع تدريب لكتائب عز الدين القسام في بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة ما الحق إضرارا لكن دون وقوع إصابات.

من جهة ثانية قالت كتائب القسام الجناح العسكري لحرمة حماس أنها أطلقت ثلاثة «قاذف صاروخية» على دبابات إسرائيلية توغلت لمسافة محدودة في أراضي زراعية فلسطينية قرب معبر صوفا شرق رفح

الانتخابات المبكرة تلوح في سماء إسرائيل

رؤساء الأحزاب المختلفة في الائتلاف وأكد بأنه من المستحيل قرار «مزاينة مسؤولية» لعام 2013 قبل نهاية السنة. وأضاف «أطلب من الشعب ولاية جديدة لمواصلة قيادة دولة إسرائيل».

ويتضمن مشروع المزاينة الذي حضره وزير المالية يوفال شتاينتز تدابير لتفكك ومن المستحيل تقريبا الفرار من الأحزاب المختلفة في الائتلاف الحكومي مع اقتراب الانتخابات عام 2013.

ورأى نتانياهو الذي انتخب في فبراير 2009 بأن حكومته نجحت في «تقوية الأمن في الوقت الذي حدثت فيه تغييرات جادة وخطيرة في المنطقة وتقوية الاقتصاد في وقت اضطراب آخر وهو الأزمة الاقتصادية العالمية». وأشار نتانياهو إلى أنه لمواجهة هذه التحديات يجب علينا مواصلة سياسة أمنية واقتصادية مسؤولة.

وأضاف «يجب التأكد من عدم حصول إيران على القنبلة النووية والدفاع عن حدودنا ضد الإرهابيين

والمستقلين والحفاظ على اتفاقيات السلام مع جيراننا». وعصر الأردن، والدفاع عن مصالحنا الحيوية في كافة المفاوضات السلام القادمة، مع الفلسطينيين. وتشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن «بيبي» نتانياهو هو المفضل للبلد في السلطة

ويحتل التحالف الحكومي المؤلف من حزبه الليكود «يمين» والأحزاب الدينية واليمينية القومية المتطرفة بأكثرية 66 نائبا من أصل 120. ويرى المعلقون أن قرار نتانياهو تنظيم انتخابات مبكرة مرتبط أيضا

بونيعة البرنامج النووي الإيراني. ولوح رئيس الوزراء مرارا وتكرارا بتهديد من ضربة عسكرية على المنشآت النووية الإيرانية. وعلم نتانياهو أيضا برفض الرئيس الأمريكي باراك أوباما، الذي تتسم علاقته معه بالبرودة، تحديد «خطوط حمراء واضحة» أمام البرنامج النووي الإيراني. ومن ناحية أخرى أعرب قادة الأحزاب من المعارضة مثل شاول موزان من حزب كاديما وشيلي

بجيوفيتش من حزب العمل وبايثر لايبه الصحفي السابق الذي أسس حزب «عائيد» المستقل» عن استعدادهم لإجراء انتخابات مبكرة.

وكان نتانياهو أعرب في مايو الماضي عن رغبته بالدعوة إلى انتخابات مبكرة في سبتمبر قبل أن يتخطى عن الموضوع ويدخل حزب كاديما المعارض في الائتلاف الحكومي وهو الحزب المعارض الأكبر.

الآن يأه حزب كاديما مع الحكومة لم يطل وخرج منها في السابع عشر من يوليو بسبب خلافات حول تعديل قانون الخدمة العسكرية الإجبارية.

وذكرت القناة التلفزيونية العاشرة الإسرائيلية الخاصة أن رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت قد يستطيع العودة إلى الساحة السياسية بقوة من خلال محاولته توحيد أحزاب المعارضة.

ويقول المعلقون بأن أولمرت المتورط في قضايا فساد سيكون المنافس الحقيقي الوحيد الذي يشكل خطرا على نتانياهو.

صحافيو الإذاعة العامة يتظاهرون للدفاع عن استقلالية مؤسستهم

تونس: الاستقالات تعصف بـ«التكتل».. بسبب «النهضة»

مؤسستهم عن حركة النهضة الإسلامية التي تقود الائتلاف الثلاثي الحاكم في البلاد.

وتجتمع المظاہرون أمام مقر الإذاعة في العاصمة تونس رفعين شعار «تحرير الإذاعة من التعليمات الحكومية».

وفي أبريل الماضي عينت الحكومة محمد المؤبد الفني في الكبرياء، رئيسا مديرا عاما لمؤسسة الإذاعة التونسية التي تضم تسع قنوات إذاعية. وأثار تعيين المسؤول المحسوب على حركة النهضة الإسلامية استياء بالغافي في الوسط الصحفي بتونس.

وتند المظاہرون بمحاولة محمد المؤبد لتوظيف الخط التحريري للإذاعة وبرامجها لخدمة ما أسسوه «اجندات» حركة النهضة السياسية والانتخابية. وقالت بديته قويعه الصحافية في «الإذاعة الوطنية» أن المواطنين «يدفعون الضرائب من أجل إعلام حر ولا مجال للوقوع مجددا تحت سيطرة الحزب الحاكم».

وذكرت بأن محمد المؤبد منعه منذ أغسطس الفات من تقديم برنامج حوار في الإذاعة الوطنية إثر انتقادهما في إحدى حلقاته تعيين الحكومة مقرين منها على رأس وسائل الإعلام العمومية.

ونهاية أغسطس الفات نددت منظمة «مراسلون بلا حدود» في بيان بـ«سيطرة السلطات التونسية على وسائل الإعلام العمومية» منهمة الحكومة التي يرأسها حمادي الجبالي أمين عام حركة النهضة الإسلامية الحاكمة، بـ«تضيي أساليب» نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.



راشد الغنوشي

النهضة عليه.

ويقول معارضون أن حزبي «المؤتمر» و«التكتل» أصبحا «ديكتورا علمانيا» لحركة النهضة الإسلامية.

وعلى صعيد تونس مفضل تظاهر أسس الأول العشرات من صحافيو وموظفي مؤسسة «الإذاعة التونسية» العمومية للدفاع عن استقلالية

في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي. وأظهرت استطلاعات رأي نشرت نتائجها في سبتمبر الفات أن شعبية «التكتل» و«المؤتمر» في تونس تراجعت بشكل كبير بسبب ما يصفه معارضون بـ«انبطاح» الحزبين لحركة النهضة.

وكان 11 من نواب «المؤتمر» بالمجلس التأسيسي، انشقوا عن حزبهم احتجاجا على هيمنة حركة

وعبروا عن «استيائهم من ظاهرة التسميات في المناصب الإدارية العليا حسب الولاء الحزبي بالإضافة إلى محاولة الحكومة السيطرة على الإعلام العمومي».

وانتقدوا «تعطيل بعث الهيئة العليا المستقلة للقضاء وغياب إرادة من قبل الحكومة لمبلورة مشروع العدالة الانتقالية ومحاسبة رموز الفساد»

الغنوشي للسلفيين: العلمانيون يسيطرون على كل مفاصل الدولة

السلفيون في تونس بالصير ولا يفرطوا في المكاسب التي حصلوا عليها بعد الثورة. وقال مخاطبا الشباب السلفي في هذا الاجتماع «الآن ليس لنا جامع.. الآن عندنا وزارة الشؤون الدينية». أقول للشباب السلفي المساجد بأديتنا قدموا فيها ما شئتم من دورس واطلقوا الإذاعات والتلفزيونات والمدارس».

وأضاف «على الإسلاميين أن يملأوا البلاد بالجمعيات وأن ينشئوا المدارس القرآنية في كل مكان ويستدعوا الدعاة الدينيين لأن الناس لازالت جاهلة بالإسلام».

وبعد وقت قصير من بثه الاز الفيديو جدلا واسعا. وانتقد نشطاء ومدعون على الإنترنت ما قالوا أنه ازدواجية في خطاب الغنوشي ودعوتهم للسيطرة على المساجد. ولكن مؤيدي النهضة قالوا أن الخطاب دليل على سعي النهضة لتخفيف الإحقان في البلاد.

ودعا الغنوشي إلى الاعتناء من التجربة الجزائرية حيث حصل الإسلاميون على نسبة 80 بالمئة في الانتخابات واعتقدوا أنهم سيطروا على هيكل الدولة وأنه يمكنهم المرور لأسلمة الدولة إلا أن مسار الأمور تغير.

تونس - «أ.ف.ب»: أظهر فيديو مسرب على الإنترنت أسس راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة الإسلامية التي تقود الحكومة في تونس وهو يقول في اجتماع نادر مع سلفيين أن العلمانيين يسيطرون على كل مفاصل الدولة بما في ذلك الاقتصاد والجيش والإعلام داعيا السلفيين إلى التحرك بحرية بعد أن أصبحت المساجد في أيدي الإسلاميين.

وأكد مكتب الغنوشي لرويترز صحة الفيديو، وقال مدير مكتبه لرويترز «الفيديو صحيح.. ندرج ضمن محاولات الشيخ راشد إقناع السلفيين بالعمل السلمي والمشاركة في الحياة في تونس بعيدا عن العنف».

وقال الغنوشي في لقاء نادر مع قيادات سلفية إن حركة النهضة ورغم أنها حققت نتائج إيجابية في الانتخابات الماضية وأصبحت تدبر العملية السياسية في البلاد فإن مفاصل الدولة مازالت بيد العلمانيين.

ومضى يقول «العلمانيون ما زالوا يسيطرون على الإعلام والادارة كما أن الجيش والشرطة غير مضمون أيضا».

وأكد زعيم حركة النهضة في الفيديو على ضرورة أن يتحلى

الفيديو المسرب

يثير موجة من

ردود الأفعال

المتضاربة

الناس مازالت

جاهلة بالإسلام

وعليكم أن تملأوا

البلاد بنشاطاتكم